

اقتصاد



ما قبل العيد.. الدولار من المفترض أن ينخفض بسبب التحويلات الخارجية.. فماذا حدث حتى ارتفع؟!!

علي نزار الأغا

ارتفاع مفاجئ في الدولار قفز فيه فوق مستوى ٣٤٠ ليرة سورية لساعات يوم أمس، بعد ارتفاع تدريجي على مدى الأسبوع الحالي والمضي، المفاجأة في هذا الارتفاع هو تعارضه مع التوقعات والحالة الطبيعية لسوق الصرف قبيل عيد الأضحي حيث ينخفض الدولار مع زيادة حواليات المغتربين الأيديهم وتصريف بعض الدولارات لتلبية متطلبات العيد أضف إلى ذلك تزامن العيد مع موسم المدارس والموتة لهذا العام.. فماذا يحدث في سوق الصرف؟!

بدأت الليرة السورية بالتحسن أمام الدولار بعد ظهر أمس بعد انتشار أخبار عبر مواقع التواصل الاجتماعي تفيد بتدخل مصرف سورية المركزي في السوق بشكل مباشر عبر شركات صرافة محددة، فانخفض الدولار قرب مستوى ٣٣٥ ليرة سورية بعد أن تجاوز ٣٤٠ خلال ظهر الأسبوع، فأغلب شركات الصرافة لا تتبع الدولار لأحد، لعدم بيع المصرف المركزي أي دولارات لها، فاشادت الطلب على السوق السوداء، ومعه تحكّم الصرافة غير المرخصين بسعر الصرف، ومن خلفهم المضاربون. مصدر مطلع على عمل شركات الصرافة وعمل المصرف المركزي، أكد لـ«الوطن» ضخ الدولار عبر أربع شركات صرافة، تراقف ذلك مع ضبط العمليات الإيداع والسحب في المصارف، مبيناً أن سعر البيع للعموم في هذه الشركات كان ٣٣٥ ليرة سورية صباح الأيس، أما التحويل التجاري فبمعدل ٣١٩ ليرة سورية. مشيراً إلى أن الطلب على الدولار لغرض السفر ارتفع بشكل ملحوظ هذه الفترة وهو السبب الرئيسي في ارتفاع الدولار.

وهنا أشارت مصادر أخرى في شركات الصرافة المرخصة، بأن متابعة وضبط المكاتب السياحية المتورطة في موضوع السفر إلى أوروبا بشكل غير نظامي سوف يخفض الطلب على الدولار في السوق. مع تأكيد جميع المصادر التي تحدثت إليها «الوطن» أن سعر صرف الدولار سوف ينخفض، إذ أن أسعار مصرف سورية المركزي تتغير يوماً مع السوق. ونظراً لأن المهم في الاقتصاد استقرار سعر الصرف عند مستوى اقتصادي توازني، مع ضبط المؤثرات غير



الاقتصادية والأساسية، فقتصر حصر تمويل مستوردات التجار بالمصارف العاملة في سورية (قطاع عام وقطاع خاص) وحصر عمل شركات ومؤسسات الصرافة بتلقي الحوالات الشخصية وتمويل حاجات المواطنين للأغراض غير التجارية فقط. إضافة إلى ملاحقة تجار العملة غير المرخصين، بشكل حاسم، ومحاسبتهم بصورة عاجلة، وبإشراف عالي المستوى، وإغلاق جميع قنوات السوق السوداء. وبالترافق مع ذلك يجب العمل على دك معالقات التهريب في

«السورية للتأمين» تلزم شركات إدارة النفقات الطبية بقسم لخدمة الزبائن على مدار الـ٢٤ ساعة

محمد راكان مصطفى

ألزمت المؤسسة العامة السورية للتأمين شركات إدارة النفقات الطبية بمعايير يجب اتباعها بهدف الوصول إلى خدمة طبية متميزة وبما يتوافق مع المعايير المعتمدة على المنظومة المعلوماتية الجديدة. ومن هذه المعايير وجوب وجود قسم خدمة زبائن ٢٤ ساعة كامل أيام الأسبوع وأن يتمتع هذا القسم بفهم واضح للتأمين والعقود ولديه القدرة على المساعدة على الأرض وخاصة في المناطق الساخنة.

كما يجب على شركة إدارة النفقات الطبية إعلام المؤمن الحاصل على الخدمة مباشرة عن الموافقة وقيمتهم والمبالغ المتوجب تسديدها من قبله، والالتزام من قبل الشركة بالفترات المعيارية المحددة لإعطاء المواقفات ومتابعة ملف المؤمن له من قبل مزودي الخدمة. ومن الشروط الملزمة لهذه الشركات ألا يقل عدد الفروع في المحافظات عن فروع في محافظات مختلفة أن يوجد مندوبون في باقي المحافظات، وأن تكون الشركة قادرة على دراسة مطالباتها ضمن المدة المحددة وبالتالي التسديد لمرودي الخدمة خلال الفترة المحددة ما يعكسه ذلك من حسن تقديم الخدمات للمؤمنين وتوسيع للشبكة الطبية.

كما ألزمت المؤسسة الشركات بالإضافة إلى القيم الشامل والكامل لإدارة المطالبات الإلكترونية القدرة على إنجاز ملف طبي لكل مؤمن من بدء انتساب الجهة المتعاقدة وتقديم الوسائل التقنية لضبط إساءة الاستخدام وإعطاء المواقفات أصولاً إضافة إلى استخدام تقنية المطالبات الإلكترونية على أن تعطى الشركات مهلة زمنية لغاية نهاية عقد المصاريف الموقع مع المؤسسة لاستكمال متطلبات العمل مع المؤسسة.

هذا وتوسيع المؤسسة السورية للتأمين حالياً بالتفاوض لتخديم عدة عقود تأمين صحي لجهات خاصة وعمامة ذات طابع اقتصادي، وأن هذه الجهات تطالب إدارة خدمة لعقودها وفق شروط محددة ومتقدمة ستستخدم المؤسسة في إدارة هذه العقود والمعايير المعتمدة على المنظومة المعلوماتية الجديدة.

ولكون هذه التجربة هي التجربة الأولى بالنسبة للمؤسسة واستناداً إلى المعايير الجديدة فلا بد من تحديد الشركات الأقدر على اظهار هذه التجربة بالشكل الأمثل الذي تسعى له المؤسسة.

مع مطالبة المؤسسة من الشركات استعمال تقديم البيانات الخاصة بخصوص المؤسسة والمطلوبة منها منذ أكثر من عام وإلا فهي لا تزال غير مؤهلة للسير مع المؤسسة في انطلاقها الجديدة.

رداً على أقوال السيد وزير الصناعة في صحيفتك بتاريخ ٨/٣/٢٠١٥ في معرض حديثه عن سبب توقيتهات بإيقاف عقد الإيجار البرم بين اتحاد الجمعيات الحرفية بريف دمشق والشركة العامة للزجاج لتحويل معمل دمر إلى حاضنة حرفية تبين من خلال حقتنا في الرد ما يلي:

١- تحدث السيد الوزير مع سبب توجيهه بإيقاف عقد الإيجار البرم بين اتحاد ريف دمشق والشركة بأن الاتحاد العام للحرفيين خالف ما تم الاتفاق عليه مع الوزارة بأن يتم توقيع العقد بين وزارة الصناعة والاتحاد العام للحرفيين كمنظمة شعبية، وأن السيد الوزير فوجئ بأن العقد تم توقيع مع جمعية حرفية ممثلة بشخص. وهذا ما يناقض الحقيقة فالعقد تم توقيعها كما هو ثابت بين الزميل رئيس اتحاد الجمعيات الحرفية بريف دمشق وبين مدير عام الشركة العامة للزجاج بناء على موافقة مسبقة من وزير الصناعة على طري العقد الذين قاما بالتوقيع بموجب حاشية السيد الوزير على كتاب الاتحاد العام للحرفيين رقم ٩٩٩/ق/١٦٨ تاريخ ١١/١٨/٢٠١٤.

أما فيما يتعلق بأن اتحاد الجمعيات الحرفية بريف دمشق هو جمعية خاصة (حسب ما توحيه لاسمها) وليس منظمة غير الربحية، فلو علم وزير الصناعة أن الاتحاد العام للحرفيين أو اعتمد على أحد موظفي الوزارة لأعلمه أن اتحاد الجمعيات الحرفية بريف دمشق ينطوي تحت مظلة الاتحاد العام للحرفيين ويمثل إحدى مؤسسات التنظيم

«الوطن»: الشركات الإنشائية العامة تمتلك القدرة والإمكانات المطلوبة لإعادة الإعمار

الوطن



قال وزير الأشغال العامة حسين عرنوس في تصريح لـ«الوطن»: إن الشركات الإنشائية العامة تمتلك القدرة والإمكانات المطلوبة لعملية إعادة الإعمار ولديها الكثير من التقانات والكفاءات والتجهيزات.

وأضاف: إن هذه الشركات حصلت على دعم الحكومة، إذ تم تأمين نحو ٧٠ آتية لها في العام الماضي و١٤٠ آتية خلال العام الجاري من بيلاروسيا. كما أمل أن يكون المعرض القادم لإعادة الإعمار مليء بالآليات الإنشائية الثقيلة والحديثة من مختلف الدول المتقدمة وخاصة من بيلاروسيا لرفد السوق المحلي والشركات العلمية والخاصة بالآليات الحديثة للمساهمة في إعادة الإعمار.

وأشار من جانب آخر إلى أن الحرب على سورية تسببت في فقدان السوريين والكفاءات والتهجير لتفريغ البلاد من الطاقات العلمية قائلا: «إن الشعب السوري يتمتع بالحيوية والوطنية وبنزول الدولة تعول على الشباب وهناك فرص كبيرة واعدة موجودة في بلدنا». وأضاف: «إن بلدنا قفيا كل شيء لكن الترويج

ضعيف من التقانات والكفاءات والخبرات في مختلف المجالات وخاصة في تقنيات ومواد البناء». مؤكداً أن شركائنا هي العصب الأساسي في أي عملية إعمار في المستقبل. وموضحاً في الحكومة تعمل على إعادة إعمار عرا الصالية حالياً، إضافة إلى مشروع للمنتزحين بالهدم في مدينة دمشق قادمة ويجري العمل على إعداد سكنية ومشاريع أخرى في حصص وحلب من قبل الشركات المحلية، وهناك مشاريع عمرانية كبيرة قائمة ويجري العمل على إعداد الدراسات الخاصة بها وهي مشاريع لمرورية وعبر المجالس المحلية ووحدات التنمية المحلية.

ووصف خطوة إقامة معرض إعادة إعمار سورية بالواعدة والمهمة على طريق إعادة الإعمار للتعريف بالشركات والمشاريع والآلات والتجهيزات الخاصة بالإنشاء والتشييد، وتحقيق الاحتكاك مع الأسواق وتوفير التواصل بين العارضين من مختلف التخصصات والشركات قائلًا: إن هناك

الأسواق، وفرض رقابة وأتمتة عبر المصارف لكل ما يدخل البلد من بضائع. مع ضرورة توفير الدولار عبر القنوات النظامية. إضافة إلى أتمتة جلسات التدخل وآلية ضخ الدولار في السوق حسب الحاجات الفعلية، لمنع التعالعب وتمكين جميع شركات الصرافة من العمل، وذلك من خلال تصميم برنامج تداول لليرة السورية أمام العملات الأجنبية، يتم اعتماده من المصرف المركزي وجميع الجهات المعنية في التدخل وبيع وشراء القطع الأجنبي، وتسجيل طلبات الشراء من التجار الكترونيًا، حيث يتم العمل بنظام البراوكود وبصمة اليد، للحد قدر المستطاع من التعالعب بعمليات البيع والشراء. وهذا ما يمكنه تحديد دقيق لحجم العرض والطلب والتداول للقطع الأجنبي، كل لحظة، ونشر أسعار صرف محددة يتم على أساسها تسعير السلع، بدلاً من صفحات الفيسبوك وتعليقات الموبايل المشكوك فيها.

ويكمن العمل على أتمتة عملية ترشيد الاستيراد، لضمان منح الموافقات الإلكترونية المباشرة وفق الشروط المحددة من وزارة الاقتصاد وتحديثها وفقاً للاحتياجات والموارد القطع الأجنبي، وحساب دقيق لطرفي ميزان المدفوعات وتحديد قيمة العجز والمطلوب لدعم استقرار الليرة وطرق الضخ عبر التشغيل والتوظيف في القطاع.

إضافة إلى تركيز العمل على جانب الطلب على القطع الأجنبي أكثر من العرض، وذلك من خلال حصر قنوات الطلب على الدولار وبسيطها، وأولى القنوات تكون بمنح تسهيلات كبيرة لتمويل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر وحتى المتوسطة، وإعداد خرائط استثمارية خاصة

نقص عمال في «الديس» بنسبة ٢٠٪ تقريباً

الوطن

أكد وزير الصناعة كمال الدين طعمة أن عنوان أي سياسة اقتصادية تنبئها أي جهة حكومية يجب أن يكون زيادة الإنتاج لأنه من خلالها يتحسن الوضع المعيشي للعامل وتحقق الأرباح. حديثه جاء هذا خلال زيارته أمس للشركة العربية المتحدة للصناعة «الديس» والتي تعتبر من أهم شركات المؤسسة العامة للصناعات النسيجية.

وأضاف طعمة: إن الجهود التي يبذلها العمال كبيرة ولا سيما أن هناك ٨٨ نولاً كانت متوقفة عن العمل لكننا رغم ذلك تمكننا من إعادة العمل للإنتاج وزيادة القيمة المضافة مشيراً إلى أن الشركة لم تستغل أكثر من ٥٠٪ من طاقتها الإنتاجية رغم التحديات والظروف التي تحيط بالشركة. وأشار إلى أن وصول الشركة إلى نقطة التعادل التي تساوي ٦٥ بالمئة من الخطة الإنتاجية سيجتهد من سد رواتب عمالها والمصاريف الثابتة مستغراً أن تجاوز هذه النقطة في خطتها الإنتاجية سيعضف من المردود على الشركة وتحقيق أرقام في الإيرادات أكبر بشكل متصاعد وتعود بأرباح أضعفياً. وبين وزير الصناعة أن هناك صعوبات تعترض عمل الشركة سنعمل على تذليلها سواء من خلال الوزارة أو بالتعاون والشباب التسويق مع الجهات الأخرى وخاصة موضوع توفير الكهرباء طالباً من إدارتي المؤسسة العامة للصناعات النسيجية ومن الشركة إنهاء موضوع شراء المولدات لرفد الشركة بهما وتجاوز موضوع انخفاض التوتر في خطوط التغذية

إعادة إحياء الصناعات التراثية السورية المهتدة بالاندثار وتحقيق تواصل الأيادي النامية الماهرة مع من تبقى من شيوخ الكار في القطر بأسلوب علمي ومدروس ومنهج. وخاصة أن اتحاد الجمعيات الحرفية بريف دمشق ولتعود فوائد هذا البحث على أبناء وبنات الشهداء والشباب السوري المدع في مراكز الإيواء ومدافع وفوائد على الاقتصاد الوطني

والانتظيم الحرفي وجه مذكرة إلى فرع ريف دمشق لحزب البعث العربي الاشتراكي توضح الآيات استقطاب هذه الشرائح الوطنية إلى صفوف الاتحاد العام للحرفيين والتي سيتم تدريبها وتأهيلها ومنحها الأجور والحوافز أثناء فترة احتضانها وتحقيق تواصلها مع شيوخ الكار بما يضمن إعادة إحياء المهن التراثية السورية والحفاظ على هويتنا التاريخية وضمان نقل موروثنا التراثي إلى الأجيال القادمة بأيادي هذه الشرائح الوطنية.

وحيث أنه تم تصديق العقد أصولاً من خمس سنوات ليقوم المخرج بتعديل البديل المنفق للمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية الموجه للزجاج هي الخولة بتصديق العقد بموجب الأنظمة والقوانين الناظمة لعمل الشركة. وحيث أن الاتحاد التزم بتنفيذ عقد الإيجار البرم وفق ما اشتمل عليه من بنود وافقت عليها الشركة وسدد في حساب الشركة العامة للزجاج بدل الإيجار السنوي المنفق عليه بموجب الإشعار

رقم ٢٣٠٠٣٥١ تاريخ ٢٠١٥/٧/٢٠. بينما يرفض السيد الوزير تسليم الاتحاد المعمل رغم إبرام العقد وتحقيق أركانه القانونية وتوقيع من أعضا اللجنة المشكلة من الوزير ومن الجهات المخولة بإبرامه أصولاً ومن قبل ممثلي الاتحاد ووكيل الشركة القانونية والمدير العام للشركة العامة للزجاج ورئيس اتحاد الجمعيات الحرفية بريف دمشق.

وحيث إن السيد الوزير تجاهل موافقته على قرارات جميع الجهات المخولة بتوقيع العقد ويسعى لفسخ العقد البرم مع الاتحاد ويرفض تسليم المعمل للاتحاد وفق مضمون عقد الإيجار البرم على الرغم من أن العقد شرعية المتعاقدين غير القانوني بتعديل بدل الإيجار المنفق عليه في العقد فرفضه من مليونين ونصف المليون سنوياً إلى خمسة ملايين ونصف مدته مخالفاً بذلك من عشرين عاماً إلى خمسة أعوام مخالفاً بذلك الأنظمة والقوانين التي حددت مدة لا تقل عن خمس سنوات ليقوم المخرج بتعديل البديل المنفق عليه ومخالفاً بذلك التشريع الذي ألزم المخرج بتسليم الملاجور دون أي مناعته أو ضغط تحت طائلة المساءلة القانونية.

لذلك سلباً للاتحاد إلى الجهات المعنية والقضائية للحصول على حق الحرفيين القانوني في استلام الملاجور من الشركة العامة للزجاج والتعويض عن الأضرار التي لحقت بالاتحاد.

رئيس اتحاد الجمعيات الحرفية محمد غزال

نقص عمال في «الديس» بنسبة ٢٠٪ تقريباً

الوطن

أكد وزير الصناعة كمال الدين طعمة أن عنوان أي سياسة اقتصادية تنبئها أي جهة حكومية يجب أن يكون زيادة الإنتاج لأنه من خلالها يتحسن الوضع المعيشي للعامل وتحقق الأرباح. حديثه جاء هذا خلال زيارته أمس للشركة العربية المتحدة للصناعة «الديس» والتي تعتبر من أهم شركات المؤسسة العامة للصناعات النسيجية.

وأضاف طعمة: إن الجهود التي يبذلها العمال كبيرة ولا سيما أن هناك ٨٨ نولاً كانت متوقفة عن العمل لكننا رغم ذلك تمكننا من إعادة العمل للإنتاج وزيادة القيمة المضافة مشيراً إلى أن الشركة لم تستغل أكثر من ٥٠٪ من طاقتها الإنتاجية رغم التحديات والظروف التي تحيط بالشركة. وأشار إلى أن وصول الشركة إلى نقطة التعادل التي تساوي ٦٥ بالمئة من الخطة الإنتاجية سيجتهد من سد رواتب عمالها والمصاريف الثابتة مستغراً أن تجاوز هذه النقطة في خطتها الإنتاجية سيعضف من المردود على الشركة وتحقيق أرقام في الإيرادات أكبر بشكل متصاعد وتعود بأرباح أضعفياً. وبين وزير الصناعة أن هناك صعوبات تعترض عمل الشركة سنعمل على تذليلها سواء من خلال الوزارة أو بالتعاون والشباب التسويق مع الجهات الأخرى وخاصة موضوع توفير الكهرباء طالباً من إدارتي المؤسسة العامة للصناعات النسيجية ومن الشركة إنهاء موضوع شراء المولدات لرفد الشركة بهما وتجاوز موضوع انخفاض التوتر في خطوط التغذية

إعادة إحياء الصناعات التراثية السورية المهتدة بالاندثار وتحقيق تواصل الأيادي النامية الماهرة مع من تبقى من شيوخ الكار في القطر بأسلوب علمي ومدروس ومنهج. وخاصة أن اتحاد الجمعيات الحرفية بريف دمشق ولتعود فوائد هذا البحث على أبناء وبنات الشهداء والشباب السوري المدع في مراكز الإيواء ومدافع وفوائد على الاقتصاد الوطني

والانتظيم الحرفي وجه مذكرة إلى فرع ريف دمشق لحزب البعث العربي الاشتراكي توضح الآيات استقطاب هذه الشرائح الوطنية إلى صفوف الاتحاد العام للحرفيين والتي سيتم تدريبها وتأهيلها ومنحها الأجور والحوافز أثناء فترة احتضانها وتحقيق تواصلها مع شيوخ الكار بما يضمن إعادة إحياء المهن التراثية السورية والحفاظ على هويتنا التاريخية وضمان نقل موروثنا التراثي إلى الأجيال القادمة بأيادي هذه الشرائح الوطنية.

وحيث أنه تم تصديق العقد أصولاً من خمس سنوات ليقوم المخرج بتعديل البديل المنفق للمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية الموجه للزجاج هي الخولة بتصديق العقد بموجب الأنظمة والقوانين الناظمة لعمل الشركة. وحيث أن الاتحاد التزم بتنفيذ عقد الإيجار البرم وفق ما اشتمل عليه من بنود وافقت عليها الشركة وسدد في حساب الشركة العامة للزجاج بدل الإيجار السنوي المنفق عليه بموجب الإشعار

رقم ٢٣٠٠٣٥١ تاريخ ٢٠١٥/٧/٢٠. بينما يرفض السيد الوزير تسليم الاتحاد المعمل رغم إبرام العقد وتحقيق أركانه القانونية وتوقيع من أعضا اللجنة المشكلة من الوزير ومن الجهات المخولة بإبرامه أصولاً ومن قبل ممثلي الاتحاد ووكيل الشركة القانونية والمدير العام للشركة العامة للزجاج ورئيس اتحاد الجمعيات الحرفية بريف دمشق.

وحيث إن السيد الوزير تجاهل موافقته على قرارات جميع الجهات المخولة بتوقيع العقد ويسعى لفسخ العقد البرم مع الاتحاد ويرفض تسليم المعمل للاتحاد وفق مضمون عقد الإيجار البرم على الرغم من أن العقد شرعية المتعاقدين غير القانوني بتعديل بدل الإيجار المنفق عليه في العقد فرفضه من مليونين ونصف المليون سنوياً إلى خمسة ملايين ونصف مدته مخالفاً بذلك من عشرين عاماً إلى خمسة أعوام مخالفاً بذلك الأنظمة والقوانين التي حددت مدة لا تقل عن خمس سنوات ليقوم المخرج بتعديل البديل المنفق عليه ومخالفاً بذلك التشريع الذي ألزم المخرج بتسليم الملاجور دون أي مناعته أو ضغط تحت طائلة المساءلة القانونية.

لذلك سلباً للاتحاد إلى الجهات المعنية والقضائية للحصول على حق الحرفيين القانوني في استلام الملاجور من الشركة العامة للزجاج والتعويض عن الأضرار التي لحقت بالاتحاد.

رئيس اتحاد الجمعيات الحرفية محمد غزال